ثالثا: قضايا دولية

- فى مصادر الإرهاب الدولى وقضاياه
- الإسلام والغرب: مساهمة جديدة فى الحوار
- صوت عاقل من الغرب
- قمة الناتو: مفارقات ومعضلات
- إستراتيچية جديدة للناتو
- فى مستقبل الأمم المتحدة

فى مصادر الإرهاب الدولى وقضاياه؟

جاءت الأحداث الإرهابية التى تعرضت لها لندن فى ٧ يوليو ٢٠٠٥ والتى توافقت مع اغتيال رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية فى بغداد السفير إيهاب الشريف ثم أحداث شرم الشيخ فى ٢٢ يوليو، لكى تجدد النظر فى ظاهرة الإرهاب فى أبعادها المختلفة ومصادرها والقضايا التى تثيرها، وتشير هذه الأحداث الأخيرة بوضوح إلى أنه رغم ما أبداه المجتمع الدولى بما فيه المجتمعات العربية والإسلامية، منذ أحداث ١١ سبتمبر من إدانة كاملة للإرهاب، ومن جهود مشتركة لملاحقته وضرب شبكاته، إلا أننا لا نزال نرى الإرهاب يضرب فى أماكن متعددة، فبعد ١١ سبتمبر وقعت أحداث إندونيسيا والمغرب والسعودية وتركيا وروسيا ومدريد وأخيراً لندن وشرم الشيخ بل إنه رغم الضربات التى تعرض لها نظام طالبان فى أفغانستان وتنظيم القاعدة إلا أن بن لادن لا نزال حياً، وقد عاد من جديد أمراء الحرب القدماء، ورغم تفكك القاعدة كتنظيم إلا أنه من الصعب القول إنها انتهت تماماً، أما فى العراق، الذى ثبت أنه لم يكن له علاقة بالإرهاب وتنظيماته، فقد أصبح الآن قوة جاذبة للإرهاب، وثبت صحة من نصحوا وحذروا من أن الغزو الأمريكى للعراق يمكن أن يذكر بالغزو السوفيتى لأفغانستان من حيث خلقه لجيل من الإرهابيين وأنه يمكن أن يولد ١٠٠ بن لادن، بل إن بعض المحللين يتوقعون أن دول المنطقة مثلما تعرضت لظاهرة «العائدون من أفغانستان» يمكن أن تتعرض لظاهرة جديدة هى «العائدون من العراق» وفى الوقت نفسه لا نجد إجماعاً على إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب واتفاقاً على أصوله ومصادره الحقيقية بل إن البعض قد اعتبر أن السؤال الكبير الذى كان لابد أن يثار خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر عن دوافع هذه الأعمال الإرهابية، اعتبر هذا السؤال المركزى نوعًا من تبرير الإرهاب. غير أن هذا لم يحل دون أن تثور مجادلات ومناقشات واسعة حول هذا السؤال المركزى، الذى يريد أن يناقش ويتعرف

مصادر الإرهاب الحقيقية، معتبراً أنه فى تحديد هذه المصادر والتعامل معها بفاعلية وتجفيف منابعها الحقيقية تكمن الوسائل الفاعلة لمكافحة الإرهاب وهزيمته.

فى مصادر الإرهاب: ثلاث مدارس:

وقد خلصت هذه المجادلات أساسًا إلى ثلاث مدارس، نشأت المدرسة الأولى بوجه خاص داخل القطاعات اليمينية فى الفكر الأمريكى، وتعتبر أن هؤلاء الذين نفذوا عمليات ١١ سبتمبر هم نتاج مجتمعات يسود فيها الإحباط والغضب نتيجة البيئة والأوضاع السياسية التى تتمثل فى القهر السياسى وغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التى تتصف بالفقر والبطالة وانتشار الفساد، وكذلك الثقافة السائدة التى تشجع على التعصب والشك فى الآخر وتنقل غضبها واحباطها إلى مناطق ومجتمعات أخرى، ولذلك ترى هذه المدرسة أن التعامل مع هذه الأوضاع هو خلق البيئة الصحيحة التى تنشئ أجيالاً لا تستجيب لدعوى التطرف وتتربى على التسامح واحترام الآخر.

أما المدرسة الثانية فهى تلك التى تركز على العوامل الخارجية وعلى سياسات الولايات المتحدة بوجه خاص تجاه قضايا المنطقة التى أصبحت تعانى الآن من احتلالين، الاحتلال الأمريكى للعراق والاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية الأمر الذى خلق شعوراً كاسحًا بالمهانة والعجز، وترى هذه المدرسة أن قوى التطرف تزداد وتتغذى على هذه الأوضاع وأن احتلال العراق وتداعياته قد جعل العراق قوة جذب لقوى التطرف والإرهاب التى استغلت رد الفعل الطبيعى لدى الشعب العراقى وهو مقاومة الاحتلال، كما جاء ما تكشف عن تعذيب المعتقلين فى سجن «أبو غريب» لكى يقدم بصداه الدعائى أفضل هدية لقوى التطرف ولكى يضاعف من تدنى مصداقية الولايات المتحدة فى المنطقة، ويضاعف من هذا المصدر المتجدد للغليان وعدم الاستقرار فى المنطقة الاحتلال والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين من تدمير للمنازل وتشريد لعشرات الآلاف وقتل

النساء والأطفال واستهانة غير مسبوقة بالأرواح البشرية واستمرار بناء المستوطنات على الأراضى الفلسطينية فضلاً عن سياسة اغتيال الشخصيات الفلسطينية وهى الأوضاع التى لابد أن تولد المقاومة التى توصف بالإرهاب بينما الإرهاب الحقيقى هو الاحتلال واستمراره والذى يوصف تضليلاً بأنه دفاع عن النفس بينما هو فى الحقيقة دفاع عن الاحتلال والتوسع وإنكار أبسط حقوق الفلسطينيين وأمانيهم القومية. وتثبت الأحداث كل يوم أن الاحتلال الإسرائيلى وسياسات البطش هى أكبر مشجع وخالق للبيئة التى يزدهر فيها التطرف ليس فقط بين الفلسطينيين وإنما فى المنطقة بأسرها.

أما المدرسة الثالثة، التى ينتمى إليها صاحب هذا المقال، فهى التى تعتبر أن التحليل الموضوعى لمصادر الإرهاب ودوافعه لا يجب أن يقتصر على مدرسة واحدة فكلا المصدرين المحلى والخارجى يفسران معًا ويغذيان الإرهاب والتطرف لذلك فإن الحرب على الإرهاب يجب أن تجرى على مستويين متوازيين: الإصلاح الداخلى وإزالة أسباب الشعور بالإحباط الناجم عن غياب المشاركة السياسة والفقر والبطالة والفساد وقصور الخطاب الدينى وفى الوقت نفسه التوصل إلى حلول عادلة للصراعات وفى مقدمتها الأوضاع فى العراق وفلسطين والشيشان وكشمير.

واتصالاً بذلك فإن التعامل بفاعلية مع الإرهاب الدولى، وكما نصحنا Gareth Evans وزير خارجية أستراليا الأسبق والمدير الحالى لمجموعة الأزمات الدولية ICG، يجب أن يستند إلى ثلاثة مستويات:

١- **المستوى الشامل Comprehensively**: الذى يرى أن المشاكل الأمنية ليست ذات بعد واحد وأن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لا تقل أهمية عن الأبعاد العسكرية والسياسية.

٢- **المستوى التعاونى** Cooperative الذى يرى أنه أيًا كانت قوة الدولة فإن معظم المشكلات الدولية يمكن أن تحل فقط بالعمل مع الآخرين.

٣- **المستوى الثالث: هو التعامل بذكاء** Inteligently الذى يعنى التصرف بشكل شامل وتعاونى لأنه الطريق الوحيد للوصول إلى جذور المشكلة وحلها بشكل دائم بشكل وقائى قبل، وليس بعد، الحدث المرتبط بالإرهاب وتداعياته.

غير أن ظاهرة الإرهاب الدولى فى تطورها إنما تثير عدداً من القضايا الهامة التى يجب رصدها وتحليلها والبحث فى أساليب التعامل معها:

١- فمن الصعب مناقشة قضية الإرهاب دون التطرق إلى تأثيراتها على علاقة الإسلام بالغرب وباعتبار أن الشائع أن كل من قاموا بعمليات ١١ سبتمبر كانوا من المسلمين، فقد نشأت علاقة سببية بين الإسلام والإرهاب، ووجدنا مسئولين كباراً فى الولايات المتحدة والغرب وكتاباً ومثقفين يربطون بين الإسلام والإرهاب ويعتبرون أن الإسلام بطبيعته Inherently دين يدعو إلى العنف ويحرض أتباعه على معاداة وكراهية الآخر، وقد رفضت التيارات الرئيسة فى العالم الإسلامى ومؤسساته الدينية هذا الربط وركزت على الطبيعة المتسامحة للإسلام والداعية إلى التعايش بين البشر، واعتبرت أن الجماعات الإرهابية لا تمثل الإسلام وأنها تقدم رؤية مشوهة لتعاليمه، ومن الأمور المشجعة أن ترى أصواتاً فى العالم الغربى تتفهم هذه الرؤية وتحذر من تزايد الفجوة بين الغرب والعالم الإسلامى وتدعو إلى تعميق الحوار بين الجانبين وإزالة المفاهيم والصور الخاطئة المتبادلة. وسوف يظل هذا مسئولية المفكرين والمثقفين على الجانبين.

٢- ويجب أن نعترف أن أحد أبعاد ومكونات الأصوليات هو كراهيتها للحداثة وما بعد الحداثة وعدم تصالحها مع العصر، وقد جاءت العولمة بأدواتها ونفاذها إلى أدق تفاصيل الحياة فى المجتمعات العربية والإسلامية، وما أحدثته من فوارق اجتماعية وطبقية ووسعت من نطاق المهمشين اجتماعيًا والذين يمثلون تربة

صالحة للتطرف لكى تضاعف من تأثير الموقف المعادى للحداثة عند هذه القطاعات، وهو ما يفرض العمل على جعل العولمة أكثر إنسانية وأكثر مساواة وأكثر ديمقراطية وذلك بتقليل التفاوت فى الثروة وخلق المزيد من الفرص الاقتصادية والتعليمية.

٣- ومن القضايا الكبرى التى يثيرها الإرهاب هى كيف يمكن محاربته فى الوقت الذى نحافظ فيه على قيم الديمقراطية والانفتاح والحرية، ويخشى البعض أن يستخدم حق مكافحة الإرهاب لتبرير تأخير الإصلاحات المطلوبة وتقييد المجتمع المدنى ومنظماته وهناك قلق بالغ من أن الحملة ضد الإرهاب تجعل أولوية اهتمامات الدولة بالإرهاب فوق قضايا حقوق الإنسان، ولهذا طالب قرار مجلس الأمن ١٤٥٦ فى يناير ٢٠٠٣ الدول بأن تؤكد بأن الإجراءات ضد الإرهاب تتفق مع التزاماتها تجاه حقوق الإنسان الدولية، واللاجئين والقانون الدولى الإنسانى، وفى ٢٩ يناير حذر السكرتير العام كوفى عنان الحكومات عواقب إساءة استعمال التهديد الإرهابى لتبرير خرق حقوق الإنسان.

٤- وتقدم لنا تجربة أفغانستان بعد الاحتلال السوفيتى، والصومال درسًا هامًا فى أهمية الالتزام بإعادة بناء المجتمعات التى تصدعت هياكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتى تقدم إذا تركت تربة جديدة للتعصب والتطرف.

٥- أنه فى تحليل ظاهرة التطرف فلابد أن نلاحظ أن ثمة ثلاث أقليات متطرفة:

أ- الإسلاميون الأصوليون الذين تجسدهم منظمة القاعدة.

ب- والمسيحيون اليمينيون فى تحالفهم مع المحافظين الجدد.

جـ- والصهيونيون المتشددون فى إسرائيل.

ويسعى كل من هؤلاء - ويغذى الآخر - لكى يفرضوا رؤاهم المتطرفة بشكل يعرض استقرار العالم للخطر لكى يطمسوا التيارات المعتدلة فى مجتمعاتهم. ومن المهم أن لا نسمح لهذه الأقليات والمجموعات أن يكون لها نفوذ وتأثير يطغى على المجرى الرئيس المعتدل فى مجتمعاتهم وأن يرسموا اتجاه السياسة الدولية، ولأن كلاً من هذه المجموعات يغذى الآخر، لذلك فإنه لا يجب التركيز على إحداها وإنما يجب كذلك إدانة المجموعات الأخرى فى الوقت نفسه، فالاكتفاء بالتعامل وإقصاء إحداها وليس الآخرين لن يمثل خياراً للمستقبل.

٦- على الرغم من أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية إلا أن هذا لا ينفى أنه فى الأساس مشكلة خاصة تتصل بمصادر ونشأة كل منها، فما يسميه شارون بالإرهاب الفلسطينى هو فى جوهره مشكلة إسرائيلية تتصل بالاحتلال وبالقهر اليومى الذى يتعرض له الفلسطينيون، وما يسمى بالإرهاب الشيشانى هو مشكلة روسية تعود إلى عهد القياصرة تجاه هذا الإقليم، والإرهاب الذى تعرضت له الولايات المتحدة يتصل بالموقف والسياسة الخارجية الأمريكية.

٧- أصبحت قضية منع الانتشار النووى وأسلحة الدمار الشامل فى أولويات العمل الدولى، وتداخل معها، وبشكل أصبح يمثل كابوسًا لقوة مثل الولايات المتحدة خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، احتمال حصول الجماعات المتطرفة على مواد نووية أو أسلحة دمار شامل، ولم يعد هذا التخوف قاصراً على الولايات المتحدة بل امتد إلى مجلس الأمن بقراره ١٥٤٠ لعام ٢٠٠٤، وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية حيث حذر مديرها العام فى تقاريره من خطورة حصول الجماعات الإرهابية والمتطرفة على أسلحة نووية وهو وضع يفرض على المجتمع الدولى تكثيف جهوده فى قضية منع الانتشار وتفادى التعامل بازدواجية مع هذه القضية، وتفادى الثغرات التى تكشفت فى معاهدة منع الانتشار NPT ووسائل تنفيذ قواعدها.

٨- إن الولايات المتحدة التى تعرضت للإرهاب وتعتبر أنها أصبحت هدفًا رئيسًا له، وباعتبار نفوذها العالمى، فإنها تتحمل مسئولية خاصة فى العمل وفقًا لسياسات نزيهة وعادلة وأن تتفادى العجز وتصور أنها ما دامت تملك القوة فهى مؤهلة لكى تفرض إرادتها وأن تصوغ العالم وفقًا لأنموذجها.

٩- ولا يمكن فهم ظاهرة الإرهاب وتداعياتها بدون التوقف عند العلاقة التكاملية بين الإرهاب ووسائل الإعلام، فالإرهاب لا يستطيع أن يعيش دون الاتصالات، فمن خلال شبكة الاتصالات العالمية التى أصبحت متاحة، فإن رسالة الإرهابيين يمكن نقلها فى الحال إلى المجتمع العالمى المنتظر، فلا شك أن الذين خططوا لأحداث ١١ سبتمبر قد توقعوا أن العنف الذى أطلقوه سوف يحقق تأثيرًا عالميًا بالغًا من خلال الإعلام، والذين يتابعون التحول فى وسائل الإرهاب يتذكرون أن أسامة بن لادن قد حارب الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان لمدة ٧ أعوام وقد مرت حملته - وهدفه ضد الاتحاد السوفيتى بشكل غير ملحوظ إلى حد كبير من الرأى العام، غير أنه فى أحداث ١١ سبتمبر، فقد أثار وعيًا عالميًا بقضيته ومنظمته وبما أراد أن يبرهن عليه من أن قوة الولايات المتحدة الفائقة هى قوة معرضة لحرب غير متكافئة Asymmetrical والتى حذر منها البنتاجون نفسه، أما الهدف الثانى والذى تضخم بالتغطية الإعلامية العالمية قد أكسب اهتمامًا لمطلبهم فى أن ينسحب الغرب عمومًا، والولايات المتحدة بوجه خاص، من المملكة العربية السعودية ومن المنطقة، وبفعل تكنولوچيا الاتصالات يتوقع المحللون أن تمكن هذه التكنولوچيا والتى سوف تسمح للمجموعات الإرهابية أن تتواصل وترتبط بعضها بالبعض فى اللحظة نفسها، أن تكون غير مركزية بشكل متزايد وأن تتطور إلى مجموعات وخلايا وأفراد لا يحتاجون إلى مركز قيادة مقيم لكى تخطط وتنفذ عملياتها.

١٠- فى التقرير الذى أعلنه السكرتير العام للأمم المتحدة كوفى عنان يوم ٢٦ مارس ٢٠٠٥ تحت عنوان «فى جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية

والأمن وحقوق الإنسان للجميع» عالج التقرير قضية الإرهاب باعتبارها من الأولويات التى تهدد الأمن الدولى ووجوب ضمان أن لا يتحول الإرهاب إلى طبيعة كارثية وأنه لضمان هذا فهو يوصى باستعمال سلطة الأمم المتحدة وتطوير معاهدة شاملة Comprehensive convention ضد الإرهاب، وقد لاحظ التقرير فى هذا الصدد حقيقة أن الأمم المتحدة قد ساعدت فى التعاون والتوصل إلى ١٢ اتفاقًا ومعاهدة دولية ضد الإرهاب إلا أن التوصل إلى معاهدة دولية شاملة تحرم الإرهاب فى كل أشكاله قد راوغت المجتمع الدولى حتى الآن، ويرجع عنان هذا إلى الجدل حول «إرهاب الدولة» والحق فى مقاومة الاحتلال، ويدعو عنان أنه قد آن الأوان لتنحية هذا الجدل جانبًا ويعتبر أن استخدام القوة قد نظمه بشكل كامل القانون الدولى، أما الحق فى مقاومة الاحتلال فإنه يجب أن يفهم فى معناه الصحيح حيث يجب أن لا يتضمن الحق فى قتل أو تشويه المدنيين، وعلى هذا يدعو عنان قادة العالم أن يتحدوا خلف تعريف للإرهاب، يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أن استهداف المدنيين أو غير المحاربين non belligerent لا يمكن أن يكون مقبولاً. ورغم حقيقة أن مقاومة الاحتلال يجب أن لا تكون مبررًا لاستهداف المدنيين إلا أن المعضلة أنه فى بعض الحالات، مثل حالة المستوطنين الإسرائيليين الذين يحملون السلاح، يكون المدنيون جزءًا من الاحتلال بحيث يصعب الفصل بينهم وبين قوات الاحتلال.

١١- على الرغم من أن الأحداث تشير إلى تصاعد العمليات الإرهابية ويتحدث الخبراء عن إمكانية وجود «خلايا نائمة» تمتد بامتداد الوطن العربى ومناطق أخرى من العالم خاصة فى أوروبا وأمريكا، وأن احتمالات تنشيط هذه الخلايا لا تزال قائمة، على الرغم من هذا إلا أن استطلاعات حديثة للرأى أصدرتها مراكز دولية محترمة مثل مركز BEW لدراسات الرأى تشير إلى تراجع تأييد الرأى العام للجماعات الإرهابية وقيادتها خاصة فى البلدان التى عانت من هجمات إرهابية مثل إندونيسيا والأردن والمغرب وباكستان وتركيا

ولبنان، ويعتبر هذا تطوراً إيجابيًا فى اتجاه مكافحة الإرهاب ذلك أن ثمة اتفاقًا على أن من الخطوات الرئيسية فى مقاومة الإرهاب وجماعاته ومرتكبيه هو حرمانهم من التأييد والتعاطف داخل مجتمعاتهم وإظهار أن التيار العام فى هذه المجتمعات يدينهم.

١٢- وأخيراً تثير هوية مرتكبى هجمات لندن وقبلهم هجمات مدريد ومقتل المخرج الهولندى ڤان جوخ، وحيث ولدوا وتربوا فى بيئة غربية رغم أصولهم الإسلامية، تثير قضية اندماج المسلمين فى أوروبا مع قيمها ونظام الحياة فيها، ورغم اعتبار مسئولين أوروبيين أن هذه الحالات لا تعبر عن الجاليات المسلمة العريضة التى تعيش فى بلادهم، إلا أن الواقع أنها انعكست بشكل سلبى على هذه الجاليات وخلقت الشكوك حولهم بل ودفعت - مثلما نادى وزير الداخلية الفرنسية - إلى اتخاذ إجراءات لإسقاط الجنسية عمن يصدر عنهم سلوك متطرف. ورغم ما قد يبدو من أن لهذه الإجراءات ما يبررها إلا أنها تسهم فى خلق مناخ التوتر ليس فقط بين بلد أوروبى ومواطنيه من المسلمين بل ربما بين الإسلام والغرب.

الإسلام والغرب: مساهمة جديدة فى الحوار

نظم المجلس المصرى للشئون الخارجية فى يناير ٢٠٠٥ مؤتمر مشتركًا مع معهد الدراسات العربية بلندن حول «الإسلام والغرب» شارك فيه مجموعة من الشخصيات المصرية والعربية والغربية، وقد جاء هذا المؤتمر كواحد من سلسلة الندوات واللقاءات والحوارات بين العلماء والمفكرين والمثقفين والتى جرت سواء فى العالم الإسلامى أو فى الغرب كرد فعل لتصاعد التوتر بين العالم الإسلامى والغرب خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، وما راكمته من غيوم فى سماء هذه العلاقة وإدراكًا للحاجة الملحة لاحتواء ووقف تداعياتها ، وقد كان المأمول أن يساهم هذا الحوار العريض فى هذا الاتجاه وتصفية الأجواء وترسيخ قيم التفاهم والتسامح والتعايش بدلاً من الشكوك والمفاهيم الخاطئة التى تغذى التعصب والتباعد بل والكراهية ، غير أن حدث الرسوم الدانماركية جاءت لكى تثير التساؤلات حول مدى نجاح ما جرى حتى الآن من حوارات، وجوانب القصور فيه والدروس التى يقدمها هذا الحادث فى الحاجة لإعادة النظر فى الأسس والمعايير التى تستند إليها هذه الحوارت، وفى مقال لكاتب هذه السطور بعنوان «هل حقق الحوارات بين الثقافات أهدافه؟» نشر يوم ١٢ فبراير ٢٠٠٦، بجريدة؟؟؟ ذهبت إلى أن من أهم ما كشفت عنه هذه الأزمة أن الحوار الذى جرى حتى الآن بين الثقافات قد اقتصر على النخبة وبين المفكرين ولم يصل إلى قطاعات المجتمع العريضة ولم يرتبط بها، وقد كان من المشجع حقًا أن يدعو البروفيسور يان هننجسون المدير القدير للمركز الثقافى السويدى بالإسكندرية للقاء مشترك مع المجلس المصرى للشئون الخارجية لكى يقدم فيه الوثيقة التى صدرت عن البرلمان السويدى وموضوعها our Relation with the Muslim World in the EU's Immediaty Vicinity ، وكان من المشجع فى هذه الوثيقة كما قدمها البروفيسور هننجسون فى اللقاء أنها لم تصدر عن مجرد أفكار

وتصورات نظرية، إنما كانت نتيجة ما يمكن أن يعتبر مسح ميدانى قام به مجموعة من الشباب السويدى من أصل مسلم حيث زاروا عدداً من البلدان العربية واختلطوا بمجتمعاتها واستمعوا إلى آراء قطاعات فيها عن الغرب وأسلوب تعامله مع العالم الإسلامى وقضاياه، كذلك دعوة مجموعة من الشباب من العالم العربى والإسلامى لزيارة السويد للاختلاط بشبابها والحوار معهم، وكما عبر البروفيسور هننجسون أن ما استخلصه تقرير البرلمان السويدى- وهو الأول من نوعه- قد استند إلى تصورات ومفاهيم واقعية، فقد عبر الشباب العربى عن أنه فى الوقت الذى يهتم فيه العالم العربى والإسلامى بتجنب صدام الحضارات، يبدو الغرب وكأنما يتجاهل هذا الموضوع، فثمة عدم توازن فى الاهتمام، كذلك إدراك واضعى الوثيقة أهمية الوعى بأهمية القضايا الخلافية مثل القضية الفلسطينية واحتلال العراق والخلاف بين إيران والغرب، وأهمية هذه القضايا على الأرض وتأثيرها على صورة الآخر، والأخذ فى الاعتبار أهمية السياسة الخارجية الأوروبية وإنما المهم تصوره هو جدية الانطباع المسيطر النابع من القضايا السياسية.

وقد كان هذا وراء تناول الوثيقة للصراع العربى الإسرائيلى وتأثيره على العلاقة بين العالم الإسلامى والغرب حيث اعتبرت أن الصراع يلهب الخصومة بين إسرائيل والعرب من ناحية والعالم الإسلامى من ناحية أخرى ومن هنا تبرز أهمية الحوار المباشر بين الطرفين والمبادرات المشتركة من جانب المجتمع الدولى، وقد رحبت الوثيقة بالانسحاب الإسرائيلى من غزة، إلا أنها طالبت أن يكون هذا خطوة نحو الانسحاب من الضفة الغربية، أما العراق فتعتبر الوثيقة أن التصور السائد فى العالم الإسلامى أن الغرب يريد أن يحتل العالم الإسلامى وأن يسيطر على موارده وأنه يعتبر الإسلام عدواً، ورغم أن فرص حوار وعلاقات متطورة محدودة لتعقد الوضع الأمنى إلا أن العراقيين الآن لديهم فرصة تاريخية لإقامة عراق موحد وديمقراطى ولهذا فإن من المهم أن يواصل المجتمع الدولى جهوده

ووصوله إلى حدوده الشرقية قد أثار مخاوف روسيا بل واعتراضاتها فى البداية، واعتبرته مداً لخطوطه وحدوده حتى حدودها، وأصبحت هذه النقطة أكبر مصادر الخلاف بين روسيا والحلف، وأكبر عقبة فى سبيل إتمام هدف الحلف فى إدماج روسيا فى الأمن الأوروبى، وبشكل يكون التصفية النهائية لميراث الحرب الباردة، ومنعاً لإمكانيات تطور ظروف عداء جديدة بين روسيا والغرب، ومنذ هذا والجهود الأوروبية بشكل خاص تستهدف تخفيض مخاوف روسيا من توسع الحلف شرقاً وذلك من خلال خلق علاقات مؤسسية تربط بين الحلف وروسيا وتضمن أشكال وعلاقات تعاون وتنسيق يعطى روسيا دوراً ومكاناً متساوياً داخل الحلف ومداولاته حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، فى هذا الاطار تم الاتفاق على إنشاء آلية للتعاون سميت «المجلس المشترك الدائم» يكون بمثابة آلية للتشاور بين الطرفين فى أوقات الأزمات وحول قضايا مثل ضبط التسلح ومنع نشوب وتسوية المنازعات ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتكوين قوات مشتركة لحفظ السلم ومكافحة الإرهاب، غير أن الآلية لم ترض روسيا خاصة مع رئاسة فلاديمير بوتين الأمر الذى جعل الحلف يطور علاقته بروسيا وينشئ آلية جديدة هى «مجلس روسيا وحلف الأطلنطى».

ورغم كل هذا تظل علاقة روسيا بالحلف قلقة وتظل الشكوك حول محاولات الغرب لاستيعاب روسيا فى الحلف سياسياً وعسكرياً، وأنه لن يكون سهلاً، ولعل من إشارات ذلك ردود فعل روسيا السلبية على انعقاد قمة الحلف فى ريجا لما فى ذلك من معانٍ رمزية على وصول الحلف إلى حدود روسيا، وفى الوقت الذى كانت تنعقد فيه قمة ريجا كانت روسيا تعقد قمة لرابطة الدول المستقلة فى مينسك عاصمة بيلاروسيا لتعزيز دور الرابطة وإجراء إصلاحات على هياكلها تتلاءم مع «تحديات المرحلة».

أما المعضلة التى يواجهها الحلف وتصدرت أعمال مؤتمره فى ريجا فهو الوضع فى أفغانستان ودور قواته والتى تبلغ ٣٢,٠٠٠ جندى وما تواجهه من

صعوبات تتمثل فى صعود «طالبان من جديد وتدهور الوضع الأمنى»، وتكبد الخسائر خاصة فى عام ٢٠٠٦، فقد قتل ٧٠٠ من بينهم ٣٥٠ من قوات الناتو، وعدم قدرة العمليات العسكرية على تحقيق حل عسكرى وعدم القدرة على تكوين جيش قوامه ٧٠,٠٠٠ جندى مع حلول عام ٢٠٠٥، ونقص التمويل، وضعف التجهيزات، وعدم تمكن الحكومة من بسط سيطرتها على كافة البلاد، وعدم تحسن الوضع الاقتصادى ومعاناة الشعب الأفغانى من مشكلات الفقر والبطالة وهو الوضع الذى دفع قادة عسكريين تابعين للحلف للخوف من أن يتحول الشعب الأفغانى إلى طالبان.

ورغم تصريحات سكرتير عام الحلف من أن الصراع الأفغانى يمكن الانتصار فيه وأن «أفغانستان مهمة ممكنة»، إلا أنه طالب بوضع إستراتيجية تقضى بانسحاب قوات الناتو من أفغانستان وتسليم المهام الأمنية للحكومة الأفغانية مع حلول عام ٢٠٠٨، هذا الوضع أيضًا هو الذى دفع كلا من الرئيس الأمريكى وسكرتير عام الحلف أن يطلبا من الحلفاء زيادة قواتهم فى أفغانستان وسد النقص فى أعداد القوة التابعة للحلف والذى يبلغ ٢٠٪ من هذه القوة، كما طالبا الحلفاء «بمواجهة المهام الصعبة»، بما يعنى نشر الحلفاء قواتهم فى الجنوب الذى تزداد فيه المخاطر الأمنية الأمر الذى يجعل دولاً مثل ألمانيا وفرنسا وإسبانيا تتردد فى ذلك.

وهو ما دفع بعض الخبراء إلى اعتبار أن فشل قمة ريجا فى الالتزام بمزيد من القوات فى أفغانستان سوف يزيد من تشجيع طالبان على هجوم على اتساع أفغانستان، وينبئ بتدخل أعظم من الدول المجاورة، بل وعودة بعضها إلى إعادة تسليح وتعبئة أمراء الحرب فى الشمال وهو ما قد يتطور إلى حرب أهلية قد تؤدى إلى تقسيم أفغانستان بين الشمال والجنوب.

ومن هنا نرى تشابهًا ين الوضعين العراقى والأفغانى من حيث الاحتمالات والمأزق الأمريكى والأطلنطى فيهما، ففى الوقت الذى واجهت الإدارة الأمريكية

انتقادات حول نقص القوات التى وجهتها للحرب ومعارضة زيادتها لمواجهة الأوضاع الأمنية الصعبة فى العراق ، يطالب الرئيس الأمريكى وسكرتير عام الحلف المشاركين فى مهمة الناتو بزيادة مساهماتهم العسكرية وتقديم مزيد من القوات لقوة الحلف الحالية فى أفغانستان، أما وجه الشبه الثانى فهو مثلما تزايدت الدعوات لانسحاب أمريكى من العراق، فإن سكرتير عام الحلف يعبر عن رغبته فى أن يتم انسحاب قوات الحلف من أفغانستان مع عام ٢٠٠٨ وفى كلا الحالتين العراقية والأفغانية ليست هناك قوات محلية مؤهلة وقادرة على تسلم مهام حفظ الأمن بدون قوات التحالف الأمر الذى يمكن أن يفتح الباب أمام البديل الآخر وهو سيطرة قوى المقاومة، واحتمالات التقسيم.

أما وجه الشبه الثالث فهو يبدو فيما قال سكرتير عام الحلف عشية القمة وهو يدافع عن عملية الحلف فى أفغانستان أنه «إما أن نواجه التهديدات أينما وجدت وإلا فإننا سنجدها عند أبوابنا» ، وهو المنطق نفسه وراء مفهوم إدارة بوش عن الضربات الاستباقية وقول بوش «إننا لا نستطيع أن ننتظر حتى تتجمع الأخطار» ، بما يعنى تصورهم أن الحرب والعمليات العسكرية فى بلدان أخرى هى دفاع عن الأمن الداخلى.

إستراتيجية جديدة للناتو

فى ختام القمة التى عقدها حلف شمال الأطلنطى - الناتو فى مدينة ريجا عاصمة جمهورية لاتفيا فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦، وهى القمة التى تصدرتها إعادة فحص ومناقشة مهمة الحلف وقواته فى أفغانستان وأوجه النقص التى تواجه هذه القوات فضلاً عن أماكن تواجدها وانتشارها فى أفغانستان.

مع ختام هذه القمة صدر عنها وثيقة مهمة تحدد إستراتيجية الحلف فى الفترة من ٥ - ١٥ سنة القادمة وصدرت هذه الوثيقة تحت عنوان «دليل سياسى شامل» comprehenisve political Guidance، وقد تناولت الوثيقة السياق الإستراتيجى لعمل الحلف ومحدداته، ومعانى هذا بالنسبة للتحالف، والخطوط الإرشادية لمتطلبات القدرات المطلوبة.

وبداءة تقرر الوثيقة أن المفهوم الإستراتيجى للناتو الذى صدر عام ١٩٩٩ خلال قمة واشنطن التى احتفلت بمرور خمسين عامًا على تأسيس الحلف والتى وصفت البيئة الأمنية المتطورة، بأنها لا تزال صالحة ولكن هذه البيئة مستمرة فى التغير وهى معقدة وستظل كذلك كما ستظل عالمية وما تمثله من تهديد لحياة مواطنى التحالف بفعل عاملين، الإرهاب الذى يزداد نطاقه العالمى اتساعاً، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهما التهديدان الرئيسان للتحالف عبر ١٠ - ١٥ سنة القادمة، كذلك هناك عدم الاستقرار الناشئ عن الدول الفاشلة Failed ststes والأزمات والصراعات الإقليمية، وتعتبر الوثيقة أن السلام والأمن والتنمية أصبحت أكثر ترابطًا من أى وقت مضى، الأمر الذى يضع مسئولية أكبر على المنظمات الدولية فى بعض أدوارها المترابطة فى منع وإدارة الأزمات، وعبر هذه المنظمات فى مجلس الأمن والاتحاد الأوروبى ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى .

أما فيما يتعلق بمعانى هذه البيئة الأمنية بالنسبة للتحالف، فإنه بالإضافة إلى استمرار اتباعه للمفهوم الإستراتيجى لعام ١٩٩٩، وأدائه للأهداف التى وضعها

وخاصة الأمن والتشاور والردع والدفاع وإدارة الأزمات والمشاركة، فإن الدفاع الجماعى سوف يبقى الهدف الأساسى للتحالف، وسوف يستمر العدوان التقليدى الواسع ضد التحالف غير محتمل، ومع ذلك، وكما أظهرت الهجمات ضد الولايات المتحدة، التى أثار فيها الناتو المادة الخامسة لأول مرة، فإن هجمات المستقبل يمكن أن تنشأ من خارج النطاق الأوروبى الأطلنطى وتتضمن أشكالاً غير تقليدية من الهجوم المسلح بما فيها استخدام أسلحة الدمار الشامل، وفى هذا الشأن سوف يظل التحالف مستعداً على أساس كل حالة ومن خلال الاجتماع للمساهمة فى المنع الفعال للصراع والاندماج النشط فى منع الأزمات، كما ستظل الحاجة لمزيج من القوات التقليدية والنووية، الأمر الذى يتطلب أن يركز التحالف على :

* دعم قدرته على مواجهة التحديات.

* دعم قدرته على توقع وتقييم التهديدات والأخطار والتحديات التى تواجهه باهتمام خاص بالتهديدات التى يفرضها الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

* أن يكون قادراً على الاستجابة بسرعة إلى الظروف غير المرئية.

وفيما يتعلق بالإرشادات لمتطلبات قدرات التحالف، فإن الوثيقة تقرر أنه باعتبار الطبيعة المحتملة للبيئة الأمنية فى المستقبل والمطالب التى ستفرضها، فإن التحالف سوف يتطلب خفة الحركة والمرونة للاستجابة للتحديات المعقدة وغير المتوقعة التى قد تنبع من مناطق أخرى.

ومن أجل القيام بمهام كاملة النطاق فإن التحالف يجب أن يكون له القدرة على شن ومداومة عمليات مشتركة ومتزامنة للدفاع الجماعى والاستجابة اللازمة فى أراضى التحالف وما وراءها، وعلى أطرافها وعلى مساهمة إستراتيجية، ومن المحتمل أن الناتو سوف يحتاج إلى تنفيذ عدد أكبر لعمليات أصغر مطلوبة

ومتنوعة، كما على التحالف أن يحتفظ بالقدرة على إدارة عمليات واسعة النطاق وعالية الكثافة، وعلى هذا الأساس فإن التحالف يحتاج إلى قوات أرضية كاملة الانتشار ومستديمة ومكونات أرضية وبحرية ملائمة.

وتتصور الوثيقة أنه على مدى ١٠ - ١٥ عامًا القادمة فإن البيئة الأمنية المتطورة والحاجة إلى التعامل مع التهديدات والأخطار التقليدية وغير المتماثلة asymmetri-cal أينما نشأت سوف تضع أهمية إضافية على التحسينات اللازمة للمتطلبات التالية فى القدرات التالية:

* القدرة على إدارة وتأييد عمليات مشتركة ومتعددة سريعة بعيدة عن أرضه بدعم قليل أو بدون دعم من الدولة المضيفة واستمراره لفترات ممتدة.
* القدرة على تكييف أوضاع القوى والاستجابات العسكرية بشكل سريع وكفء لظروف غير مرئية.
* القدرة على الردع والتمزيق والدفاع والحماية ضد الإرهاب وبشكل أكثر مساهمة فى حماية سكان التحالف وأراضيهم والبنية التحتية الحساسة.
* القدرة على حماية نظم المعلومات مع الأخذ فى الاعتبار التهديدات التى تفرضها أسلحة الدمار الشامل والمخاطر الكيماوية والبيولوجية والنووية.

وهكذا نرى حرص الناتو على تطوير إستراتيجياته وفقًا لتصوره لتطور البيئة الأمنية وما تتضمنه من أخطار وتهديدات لدول التحالف، ويلفت النظر فى الوثيقة الجديدة تركيزها على أمرين: (أ). العمل خارج النطاق الإقليمى لدول التحالف والتى يتصور أنها يمكن أن تكون منبع التهديدات الجديدة (ب) رؤيته لإمكانية أن تتضمن هذه الأخطار والتهديدات استخدام أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، ورغم حرص الحلف على تطوير وتحسين قدراته فإن مهامه - خاصة الجديدة منها مثل العمل خارج نطاقه الإقليمى التقليدى - لا تخلو من صعاب وتحديات ولعل تجربته ومهمته فى أفغانستان دليل على ذلك.

فى مستقبل الأمم المتحدة

بول كينيدى paul kenndy هو المؤرخ والأستاذ بجامعة ييل الأمريكية والذى ارتبط اسمه بعمله الضخم «صعود وسقوط القوى العظمى the Rise and Fall of the Great powers». الذى أصدره عام ١٩٨٧ وأثار عند ظهوره ضجة واهتمامًا فى الدوائر الأمريكية والعالمية حيث استعرض أوضاع القوى العظمى منذ عصر النهضة ودورات صعودها وسقوطها، والقوى العسكرية والاقتصادية التى كانت وراء ذلك. غير أن ما هو أهم اهتمامه بمناقشه القوى العظمى فى عالم اليوم الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى «عندئذ» وغرب أوروبا واليابان والصين ثم بشكل خاص ما انتهى إليه من أن الولايات المتحدة تتعرض لخطر مألوف لدى المؤرخين حول صعود وهبوط قوى عظمى سابقة وهو ما يمكن أن ندعوه بالتوسع الإمبريالى الذى يفوق الإمكانيات الفعلية وهو ما يعنى أن الولايات المتحدة عليها أن تواجه حقيقة صعبة وهى أن مجموعة المصالح والالتزامات الأمريكية العالمية هى اليوم أوسع من قوة الولايات المتحدة وقدرتها على الدفاع عنها جميعًا فى وقت واحد.

وبعد هذا العمل انتقل بول كينيدى لعمل آخر وهو «التحضير للقرن الواحد والعشرين» preparing for the twenty first century استشرف فيه حالة وإمكانيات وقدرات مناطق العالم المختلفة وهى تواجه القرن الواحد والعشرين وما تفرضه من تحديات تغير من الافتراضات وطرق وأساليب الحياة والعمل درجت عليها مدى القرون الماضية بل وربما منذ الثورة الصناعية.

ومؤخرًا تحول بول كينيدى إلى الاهتمام بالمنظمة الدولية وهى الأمم المتحدة وعمله الذى أصدره عنها والذى أسماه.

The Parliament of man , the past , the present and the future UN.

وفى استعراضه لسجل الأمم المتحدة على مدى الستين عامًا الماضية يعتبر أنه سجل اختلط فيه النجاح بالفشل، وبناء على هذا فإنه يمكن توقع الفشل وخيبة الأمل فى الحقب القادمة ولكن الانهيار الكامل للأمم المتحدة لن يحدث، ومن ناحية أخرى فإن إعادة بناء شاملة للمنظمة الدولية، كما تدعو إليه العديد من مشروعات الإصلاح الجذرية، هى أيضاً غير ممكنة الآن، حتى وإن كانت مزاياها لا تنكر، ويذهب بول كينيدى إلى إنه عندما تتغير الأمم المتحدة- إذا ما تغيرت على الإطلاق، فإن التحول يجب أن يكون جزئيًا وتدريجيًا وهكذا فإن المنهج الذى يسميه Softly Softly هو أمر حاسم للتغلب على العقبات التى تضعها القوى الكبرى، والمشرعون الوطنيون، والآخرون الذين يفضلون أن تبقى الأمور كما هى، ويعتبر كينيدى أن التغيير ليس غير ممكن ولكن العبء يقع على الإصلاحيين الذين ينتقدون النظام الراهن ولكن عليهم أن يقترحوا التغيرات التى يمكن أن تتحقق، وكى تتحقق هذه المقترحات يجب أن تمر باختبارين: الأول هو ما إذا كانت بالفعل تقدم تحسيناً عمليًا يمكن قياسه فى وضعنا البشرى، والثانى هل تملك فرصة جيدة لأن توافق عليها الحكومات التى تتحكم فى الجهاز الدولى، وهكذا فإن الجدل حول إصلاح الأمم المتحدة لجعلها أكثر فاعلية، وتمثيلاً وخاضعة للمحاسبة هو اليوم ذو أهمية أعظم مما كان عليه منذ خمسة وعشرين عامًا وذلك بفعل عدة تطورات، تتعلق أولها بسياسات القوى power politics، وهى حيوية اليوم مثلما كانت عند تأسيس الأمم المتحدة، فى هذا السياق ينبه بول كينيدى إلى أنه إن لم تحدث كارثة كبرى فى آسيا خلال الحقب القادمة فإن المعالم العامة ستصبح واضحة.

* فحين تحتفل الأمم المتحدة بعيدها المئوى عام ٢٠٤٥ فإن الصين سوف تكون أكبر اقتصاد وقوة منتجة فى العالم وأكبر - حتى - من الولايات المتحدة .

وقد تملك الهند ثالث أكبر اقتصاد فى العالم وأكبر من اليابان وأية دولة أوروبية منفردة.

* أن البرازيل، أو إندونيسيا وربما روسيا إذا ما تم إحياؤها سوف تتقدم بسرعة متعدية الدول الأوروبية الاقتصادية فى المجال الاقتصادى.

أما ثانى التطورات التى يواجهها نظام الأمم المتحدة فهو ضغوط لم تكن قائمة عند تأسيسها مثل البيئة، والاحتباس الحرارى وتحدى خلق ازدهار لثلاثة ملايين نسمة فى آسيا دون أن تدمر معظم الكرة الأرضية، وحتى جماعياً فقد لا يستطيع حل هذه المشكلة الحادة، ولكن ما هو أكيد أن أية دولة بمفردها لن تستطاع ذلك، فالتحدى هو تحد دولى ويجب أن يواجه على المستوى الدولى، الأمر نفسه ينطبق على الإرهاب الدولى فأيا كانت قوة دولة واحدة فإن التعامل مع الإرهاب لايمكن أن يتحقق من خلالها فقط فسوف يحتاج عملاً دوليًا متماسكاً، أما التطور الأخير، وربما كان الأكثر أهمية، فإن المجتمع الدولى يواجه تحدى كيفية التعامل مع الدول الفاشلة Failed States ومذابحها الداخلية ومجاعاتها وكوارث أخرى، وإعادة هذه الدول إلى سيادتها المشروعة ، وإذا كانت كل هذه المشاكل لم تكن قائمة عند تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ ودستورها، فإن التحدى اليوم هو كيفية تواؤم الأمم المتحدة القديمة مع المسرح العالمى المتغير«الجديد»، وبشكل يجعلها أكثر فعالية أمام مشكلات اليوم والغد الكبرى، وفى محاولة الإجابة على هذا السؤال يستعرض بول كينيدى مشروعات إصلاح الأمم المتحدة، حيث ينادى المشروع الأول بـ« بإزاحة كل ما هو مستقر»Clean the stables، وهو ما يعنى هز النظام، وخفض الإدارات التى يتداخل عملها، وطرد البيروقراطيين ذوى الرواتب العالية الذين يعيشون على بحيرة جنيف، والواقع أن قدراً كبيراً من ذلك قد حدث خلال العقود الماضية بمطالب أعضاء الكونجرس الأمريكى واستجابات من العقليات الإصلاحية فى الأمم المتحدة، ولكن هذا الاقتراح سلبى، وهو يتضمن خفض حجم الأمم المتحدة، وبالتأكيد لن يعطيها

هذا مزيداً من السلطات، ورغم أن هذه المدرسة تشير إلى عدم كفاءات لا يمكن إنكارها فى النظام الحالى، إلا أنها أساساً تشكك فى الحكم الدولى والتهديد الذى يمكن أن تمثله للأعمال الوطنية الفردية، ومن الناحية الأخرى فإن الاقتراح الثانى يبدو فى النداءات لإصلاح سوف يتضمن تغييرات كبيرة فى دستور الأمم المتحدة ويعنى تغيير الميثاق نفسه، وهو ما يتطلب أغلبية الثلثين فى الجمعية العامة وموافقة أو على الأقل عدم استخدام الفيتو من الأعضاء الخمسة الدائمين، وقد أوصت مؤسسة فورد وجامعة ييل عام ١٩٩٥ بتوسيع مجلس الأمن ربما بإضافة خمسة أعضاء دائمين آخرين، وخفض استخدام الفيتو بحيث يقتصر على القضايا العاجلة للحرب والسلام، وإلغاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى لكى يحل محله مجلس اقتصادى أكثر قوة ومجلس اجتماعى شقيق له، كما دعت تقارير أخرى مثل تلك التى صدرت عن اللجنة عالية المستوى التى شكلت لبحث التهديدات والتحديات والتغييرات، والتى أوصت بإلغاء مجلس الوصاية، كما نادى البعض بخفض فى استقلالية مؤسسات بريتون وودز ومطالبتها بأن ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة، كل هذه الاقتراحات تعنى تحولات مهمة فى السلطة والمزايا، وجميعها قد حركت وسوف تستمر فى أن تنتج نقاشات قوية والسؤال هو إلى أى مدى سوف تنجح أى منها؟

أما النهج الثالث فهو الذى يأخذ موقعاً وسطاً، وهو بالتأكيد لايريد أن يخفض حجم الأمم المتحدة بل على العكس فهو ينشد دعم قدرتها وفاعليتها، وبشكل يرفع مركزها فى أعين الحكومات والجمهور، ومع هذا وإدراكاً للصعوبات السياسية والدستورية فى طريق إصلاح كبير للميثاق ، فإنها تنشد صفقة من التغييرات التدريجية والعملية على الأمد البعيد بحيث إنه إذا ما أثبتت هذه التحسينات نجاحها فإنه قد يكون من الممكن بعد ذلك ضمان تغييرات دستورية مهمة، هذه المدرسة تتضمن الأعضاء الذين يدافعون عن بعض التعديلات للميثاق، ولكنهم يحرصون على أن تكون مقترحاتهم معقولة وأن لا تشعر أية

حكومة أنها مهددة بها، ولكن ماذا عن «أعماق » عملية إصلاح الأمم المتحدة ونعني بها إصلاح وتوسيع جهازها الرئيس وهو مجلس الأمن ، وحول عضويته وسلطاته؟ أول المدارس التى يناقشها كينيدى هى تلك التى تدعو إلى ترك الأمور كما هى، فحقيقة أن ترتيبات عام ١٩٤٥ لم تعد كاملة ولن يؤخذ بها إذا ما كان أعضاء اليوم الـ ١٩ سوف يقيمون منظمة جديدة، فكل المقترحات التى تهدف إلى تغيير عضوية مجلس الأمن ليس من المحتمل أن تكون فاعلة، والأمر موضع نزاع شديد وملىء بالمشكلات وبشكل يجعل الجدل الجارى هو إساءة العديد من العلاقات الدبلوماسية، وهكذا تدعو هذه المدرسة إلى عدم إثارة «عش الزنابير».

ويناقش كتاب كينيدى جانباً آخر من هذا الجدل حول توسيع عضوية مجلس الأمن المتعلق بأسماء الدول الأكثر ترشيحًا لعضويته الدائمة ويذكر بوجه خاص اليابان وألمانيا بالإضافة إلى عدد من الدول المحورية الصاعدة فى العالم النامى مثل : الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، ويناقش كينيدى احتمالات وإمكانيات هذه الدول ويتساءل هل ستعطى الصين الفيتو للهند؟ وبشكل أكبر لليابان؟ فهناك شك فى هذا، وهل سوف تسلم فرنسا وإنجلترا بعضويتهم، وهو أمر غير محتمل ، وهل تناوب الدول الأوروبية سوف يجىء بأى سياسة متماسكة لمداولات مجلس الأمن؟ وهل توافق روسيا على إعطاء حق الفيتو لليابان؟ وحين تذكر ألمانيا كأولى الدول المرشحة فإن إيطاليا سوف تعارض الفكرة، كما أن باكستان لن ترتاح لتصعيد الهند، ولن يتحمس جيران اليابان لحجج اليابان، وفى أمريكا اللاتينية فإن المفترض أن البرازيل هى الممثل «الطبيعى» للمنطقة وهو أمر تعارضه بشدة المكسيك والأرجنتين، وفى إفريقيا فإن الرأى أن جنوب إفريقيا هى الاختيار وهو أمر تتنازع فيه نيجيريا ومصر والتى تعتبر حكومتها أن العالم العربى لا يمتلك مقعداً دائماً.

هذه الخلافات والتنافسات جعلت بعض الباحثين يبحثون عن طريق وسط فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فمثلاً قدمت اللجنة رفيعة المستوى، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ صفقة من البدائل التى اقترحت إحداها: عدم التعرض لمزايا الأعضاء الخمسة الدائمين وإلا فإن شيئًا لن يتحقق على الإطلاق، وزيادة العدد الكلى للمجلس من ١٥ إلى ٢٤، وتقسيم الأعضاء التسعة عشر المتناوبين وفقًا للمناطق « ٦، مقاعد لإفريقيا، وعدد أقل لأوروبا باعتبار أنها ثلاثة مقاعد، وأخيراً ٦ مقاعد أخرى دائمة (ولكن بدون فيتو) لإقامة عضوية لمدة ٤ سنوات.

فإذا كان هذا هو رأى بول كينيدى حول مستقبل الأمم المتحدة وحول إصلاحها وتوسيع مجلس الأمن وهو الرأى الذى يصدر عن خبرة كينيدى الأكاديمية الخالصة، فإن للدكتور بطرس بطرس غالى رأيا آخر لا ينطلق فقط من خبرته الأكاديمية كأستاذ للمنظمات الدولية والقانون الدولى، وإنما أساسًا من تجربته كأمين عام للأمم المتحدة (راجع حديثه للأهرام فى ٢٠٠٦/١٢/٣١)، فمن وجهة نظره فى عملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة هيكلة المنظمة الدولية يعتبر الدكتور غالى أن هناك إصلاحات تفرض نفسها بصورة ملحة فى المدى القريب، وأخرى لابد من مراعاتها فى المدى البعيد، وهو يعتقد أن عملية إصلاح مجلس الأمن هى من الإصلاحات التى تقع فى المدى القريب... وفى هذا الشأن وحول الفكرة الشائكة عن زيادة عدد الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن يعتقد الدكتور غالى أن السؤال هو ما إذا كان يتم تقسيم المجلس بعد توسيعه إلى دول دائمة العضوية لها حق الفيتو ودول أخرى دائمة ولكن ليس لديها الحق نفسه، ويعتبر الدكتور غالى أن ما هو أهم هو كيفية تحديد آليات استخدام حق الفيتو، ومن رأيه أنه من الأفضل تحديد استخدام حق الفيتو فى حالات معينة بما يعنى تقييد استعماله، ويعدد الدكتور غالى المجالات التى يجوز فيها استخدام حق الفيتو مثل فرض العقوبات أو الإجراءات القهرية التى تحتاج إلى مساندة عسكرية

وإلى قوات دولية، ولا ينبغى استخدامه فى الإجراءات الخفيفة كطلب رأى استشارى من محكمة العدل الدولية أو انسحاب الأمين العام.

ويمتد بصر الدكتور غالى إلى الرؤية الأشمل للمنظمة الدولى والتنظيم الدولى منذ تأسيسه بعد الحرب العالمية الأولى، فهو يدعو منذ الثمانينات إلى التركيز على المستقبل الذى يتواءم مع التطورات التى تحدث فى الحياة الدولية والنظام الدولى. وعلى هذا الأساس فإذا كانت منظمة عصبة الأمم التى كانت نتاج الحرب الأولى تمثل الجيل الأول من التنظيم الدولى، والأمم المتحدة التى تأسست بعد الحرب العالمية الثانية تمثل الجيل الثانى، فإننا فى حاجة اليوم إلى جيل ثالث للنظام الدولى، والذى يتميز بالجمع بين عضوية الدول وعضوية ممثلى المنظمات غير الحكومية التى تمثل المجتمع المدنى. وترتبط هذه الفكرة عند الدكتور بطرس غالى بفكرته أو دعوته إلى ديمقراطية العلاقة الدولية، وعلاقة ذلك بالديمقراطية الوطنية فتطور المنظمة الدولية لن يؤثر فقط على السياسة الدولية، وإنما سيتعدى ذلك إلى الأوضاع الداخلية للدول ومصالحها الوطنية.